AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW
ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

أثر التغيرات المناخية على الامن الدولي

م.م.طه محمد حسين
الجامعة التكنولوجية / رئاسة الجامعة
taha.m.hussein@uotechnology.edu.iq

The Impact of Climate Change on International Security

Taha Mohammed Hussein
University of Technology / University Presidency

This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

المستخلص تعد قضية المناخ من القضايا التي تتداخل وتتشابك فيها التعقيدات العلمية المتعلقة بتغير المناخ وتداعياته على كوكب الارض، وقد تطورت هذه الدراسة في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، الا انها لم تحظَ باهتمام واسع لغاية مطلع الالفية الثانية، إذ شهدت المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تفككاً كبيراً بسبب تغييرات المناخ نظراً لما لها من اثار وتداعيات خطيرة على عناصر البيئة الطبيعية وسبل العيش للإنسان، فالاحترار العالمي، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والكربون، والجفاف، وإزالة الغابات، والفيضانات، وتلوث المياه كلها عوامل مدمرة للبشرية بالفعل والتي وصلت الى مستوى تهديد الامن الدولي لذا سعى المجتمع الدولي نحو تكريس الجهود والتعاون في التخفيف من اثار التغيرات المناخية وتحسين ظروف التكيف مع اثارها الانية والمستقبلية وذلك عن طريق مجموعة من الاليات والتدابير المؤسسية لحماية البيئة من تأثيرات التغيرات المناخية، وان تقبل المؤسسات الدولية أزمة المناخ باعتبارها مصدر قلق أمني حقيقي، وفي إطار زمني عاجل، ينبغي وضع أفضل الحلول الممكنة للحد من هذه الازمة من أجل حضارة إنسانية أفضل.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التغيرات المناخية، الغازات الدفيئة، الاحتباس الحراري، الامن الدولي ، الاتفاقيات البيئية.

Abstract/ Climate change is a complex scientific issue that intertwines with its implications for planet Earth. This study developed in the mid-1980s, but did not receive widespread attention until the beginning of the second millennium. The political, economic, and social spheres witnessed significant disintegration due to climate change, given its serious impacts and repercussions on the natural environment and human livelihoods. Global warming, greenhouse gas and carbon emissions, drought, deforestation, floods, and water pollution are all truly devastating factors for humanity, threatening international security. Therefore, the international community has sought to devote efforts and cooperation to mitigating the effects of climate change and improving adaptation to its immediate and future impacts through a set of institutional mechanisms

and measures to protect the environment from the effects of climate change. International institutions must accept the climate crisis as a real security concern, and within an urgent timeframe, the best possible solutions must be developed to mitigate the climate change crisis for the sake of a better human civilization.

Keywords Environment, climate change, greenhouse gases, global warming, environmental agreements, International security.

المقدمة

تعد ظاهرة التغيرات المناخية من اهم التحديات التي تؤثر على مستقبل الكرة الأرضية والامن الدولي في الوقت الحالي، إذ من الصعب أن يتحقق الاستقرار والامن الإنساني لدول العالم في ظل ما يشهده المناخ من تغييرات وارتفاع في نسبة غاز ثاني أكسيد الكاربون والذي بدوره يؤدي الى العديد من الامراض التي تصيب الانسان، ولا يمكن انكار ان الانسان هو المتسبب الرئيسي في وجود هذه الظاهرة، إذ أن ما يفعله من أنشطة بشرية مضرة للبيئة مثل استخدام للطاقة غير المتجددة والوقود الاحفوري وقطع أشجار الغابات واستبدال المساحات الخضراء المزروعة بأراضي للبناء وكل هذه الأفعال والممارسات وعلى فترة زمنية طويلة الاجل كانت سبباً في ظهور تلك الظاهرة الخطيرة، فدرجات الحرارة ما زالت ترتفع بدرجة كبيرة وكانت سبباً في حدوث العديد من المشكلات والكوارث مثل الفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر وموجات الحر الشديدة، وفقدان التنوع الاحيائي، إذ انه من المحتمل في ظل هذه التغيرات ان تختفي مدناً بكاملها، وتزداد حدة التهديدات والمخاطر عندما تكون النزاعات السابقة أو الحالية قد قوّضت قدرة المؤسسات والمجتمعات في استيعاب الضغوط الإضافية الناجمة عن تغير المناخ أو التكيف مع البيئة المتغيرة، لذا فقد اصبح فهم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والاستجابة لها أولوية استراتيجية بالنسبة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لدول العالم.

ان المشاكل الملحة للتغيرات المناخية قد وضعت المجتمع الدولي امام ضرورة توطيد التعاون من اجل المواجهة الحاسمة وفقاً للقانون الدولي وتنفيذ الالتزامات في القوانين الوطنية لكل دولة، لكونها ترتبط بأهم حق من حقوق الانسان الأساسية الا وهو" حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة".

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث لموضوعنا ((أثر التغيرات المناخية على الامن الدولي)) في انها تربط بين قضية التغيرات المناخية والامن الدولي في ضوء مستجدات العصر، لاسيما وان التغيرات المناخية لم تعد مجرد قضية بيئية عابرة، بل انها تشكل تهديداً مباشرا على الامن الدولي من خلال ما افرزته من الأزمات الإنسانية والنزاعات على الموارد الطبيعية، لذا يتطلب الامر على المجتمع الدولي السعي نحو إيجاد اليات التعاون وفقاً لمبادئ القانون الدولي العام لمواجهة تحديات التغيرات المناخية بما يكفل احترام سيادة الدول وحفظ السلم والامن الدوليين.

اشكالية البحث: تتمثل اشكالية البحث في الصلة بين أزمة المناخ والأمن الدولي، في البحث عن حلول لتلك الإشكالية والذي يثير بعض التساؤلات ومنها:

١. ما هو مفهوم التغيرات المناخية؟
٢. ما هي اثار التغيرات المناخية على الامن الدولي؟

٣. هل توجد قواعد قانونية على المستوى الدولي والإقليمي لغرض مواجهة اثار التغيرات المناخية وحماية الامن الدولي؟ وماهي الجهود الدولية لمواجهة اثار هذه الظاهرة؟

منهجية البحث: أن المنهج الذي اعتمدناه في دراستنا هو (المنهج الوصفي) في الرجوع الى التطور الذي شهدته القواعد الدولية المنظمة لأنشطة الدول وممارساتها للحد من اثار التغيرات المناخية، والمنهج التحليلي في تحليل نصوص الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والالتزامات المنبثقة منها.

خطة البحث: تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث بتناول المبحث الأول بيان مفهوم التغيرات المناخية والمبحث الثاني تناولنا فيه اثار التغيرات المناخية على الامن الدولي، اما المبحث الثالث تطرقنا فيه الجهود الدولية في مواجهة اثار التغيرات المناخية،

المبحث الأول

مفهوم التغيرات المناخية

في الآونة الأخيرة شاع مصطلح التغيرات المناخية وكثرة المؤتمرات الدولية والندوات التي تطرقت الى هذا المصلح بحثاً عن الأسباب المؤدية الى هذه الظاهرة وبيان تأثيراتها على النظم البيئية، وهو ما سنتطرق له في المطالب التالية:

المطلب الأول

تعريف التغيرات المناخية واسبابها

الفرع الأول

تعريف التغيرات المناخية

يشير تغير المناخ الى التحولات طويلة الاجل في درجات الحرارة وانماط الطقس، ويمكن ان تكون هذه التحولات طبيعية بسبب التغيرات في نشاط الشمس او الانفجارات البركانية الكبيرة، ولكن منذ ظهور الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر والفترة التي بعدها كانت الأنشطة البشرية هي المحرك الرئيسي لتغير المناخ ويرجع ذلك اساساً الى حرق الوقود الاحفوري مثل الفحم والنفط، إذ ينتج عن احتراقه انبعاث غازات الاحتباس الحراري التي تعمل مثل الغطاء حول الأرض، الامر الذي يؤدي الى زيادة نسبة الغازات الدفيئة مثل غازات ثاني أكسيد الكربون والميثان وارتفاع تركيزها في الغلاف الجوي بكميات تفوق ما يحتاجه الغلاف الجوي للحفاظ على درجة حرارة الأرض[١].

وفيما يتعلق بتعريف ظاهرة التغيرات المناخية، فقد تعددت التعاريف التي تناولت هذه الظاهرة، إذ عرفتها وكالة (NASA) للملاحة الجوية والفضاء بأنها "مجموعة واسعة من الظواهر العالمية التي تنشأ في الغالب عن طريق حرق الوقود الاحفوري، والتي تضيف غازات حبس الحرارة الى الغلاف الجوي للأرض وتشمل هذه الظواهر اتجاهات درجات الحرارة المتزايدة التي وصفها الاحترار العالمي، وتشمل ايضاً تغيرات مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وفقدان

(١) الام المتحدة، ما هو تغير المناخ ، مقال منشور على الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط:
https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change ، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/١٠/٥.

كتلة الجليد في غرينلاند وانتاركتيكا والقطب الشمالي والانهار الجليدية في جميع انحاء العالم وكذلك التحولات في ازهار الزهور وظواهر الطقس المتطرفة"[١]، ويتضح بان التعريف قد جاء بوصف عام للظواهر التي تشكل تغيرا مناخياً واضفى عليها الطابع العالمي مسبباً ذلك الى الانبعاثات الناجمة عن عملية حرق الوقود الاحفوري ضارباً بعض الأمثلة المهمة التي حدثت بسبب ذلك مثل فقدان كتلة الجليد في غرينلاند وانتاركتيكا والقطب الشمالي والانهار الجليدية في جميع انحاء العالم.

وكما عرفت اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغيير المناخ لعام ١٩٩٢ التغيرات المناخية بأنها : (تغيراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة او غير مباشرة الى النشاط البشري الذي يفضي الى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ بالإضافة الى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة)[٢]، أن التعريف قد جاء موجزاً بشأن وصف ظاهرة التغيرات المناخية وتحديد المتسبب بها الا وهو النشاط البشري من دون الخوض في تفاصيل الاثار المترتبة على التغيرات المناخية، ونرى انه التعريف الأنسب فيما يتعلق بوصف تلك الظاهرة من الناحية القانونية فيما تطرقت له الاتفاقية من احكام والتزامات.

مما عرضناها من تعاريف للتغيرات المناخية يمكن ان نعرفها التغيرات المناخية بأنها" عبارة خلل يحدث في المناخ بسبب تدخل الانسان المباشر وغير المباشر الذي ينجم عنه الحاق الضرر بالنظم البيئية على مدى فترات زمنية متعاقبة ".

الفرع الثاني

أسباب التغيرات المناخية

بينت الدراسات العلمية أن التغيرات المناخية لم تحدث عبثاً وانما ترجع الى أسباب أدت الى حدوث هذه الظاهرة، قد تكون طبيعية او بشرية يكون للبشر تدخل فيها.

اولاً: الأسباب الطبيعية: من اهم الأسباب الطبيعية للتغيرات المناخية، نذكر:

١. الاشعاع الشمسي: كان للطاقة المتغيرة من اشعة الشمس في الماضي اثارها على تغير درجة حرارة الأرض، الا انها لم تكن كافية في تغير المناخ فأي زيادة في الطاقة الشمسية ترفع من حرارة الغلاف الجوي للأرض[٣].
٢. الانفجارات البركانية: تطلق البراكين بعض الغازات الدفيئة الى الجو مثل غاز ثاني أكسيد الكربون[٤] .

---

(١) NASA,What Is Climate Change? https://science.nasa.gov/climate-change/what-is-climate-change/, تاريخ الدخول ٢٠٢٥/١٠/٥.

(٢) ينظر، المادة (٢/١) من اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغيير المناخ لعام ١٩٩٢.

(٣) ميسون طه محمود، التغيرات المناخية العالمية، أسبابها، دلائلها، توقعاتها المستقبلية، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد (٢١) ، العدد (٨٩)، ٢٠١٥،ص٣٦٩.

(٤) المصدر نفسه.

٣. دورات ميلانكوفيتش: وهي عبارة عن التغيرات التي تحصل لميلان محور كوكب الأرض ومساره اثناء دورانه حول الشمس، إذ تؤثر على كمية الضوء الساقط على الأرض مما يتسبب في تغير درجة حرارة الأرض، وتحدث هذه الدورات في كوكب الأرض على مدى عشرات او مئات السنين(١).

٤. العواصف الترابية في مناطق الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تعاني من قلة الزراعة والامطار وتدهور الغطاء النباتي.

ثانياً: الأسباب البشرية: على الرغم من أن تأثيرات تغير المناخ السلبية قد أثرت على الإنسان بشكل كبير، وكانت بمثابة الحرب على البشرية والبيئة وهم أكثر من تلقوا الضرر من هذه الظاهرة، إلا أن الإنسان كان العامل الرئيسي في وجودها وتفاقمها، وذلك من خلال الممارسات الخاطئة للنشاطات البشرية، وتتمثل أهم الأسباب البشرية التي أدت إلى ظاهرة تغير المناخ بالتالي:

١. توليد الطاقة: ينجم عن توليد الكهرباء والحرارة عن طريق حرق الوقود الأحفوري جزء كبير من الانبعاثات العالمية. إذ لا يزال توليد معظم الطاقة الكهربائية في العالم يتم عن طريق حرق الفحم أو الزيت أو الغاز، وينتج من ذلك غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان، وتعد من الغازات الدفيئة الشديدة التي تغطي الأرض وتحبس حرارة الشمس(٢).

٢. المشاريع الصناعية: ينتج عن المشاريع الصناعية لاسيما الصناعات التحويلية انبعاثات ضارة، يأتي معظمها من حرق الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة لإنتاج المواد الصناعية والسلع مثل الأسمنت والحديد والصلب والإلكترونيات والبلاستيك والملابس وغيرها من السلع، إذ تعد الصناعات التحويلية واحدة من أكبر المساهمين في انبعاثات غازات الدفيئة في جميع أنحاء العالم، هذا بالإضافة الى عمليات التعدين والعمليات الصناعية الأخرى، وغالباً ما تعمل الآلات المستخدمة في عملية التصنيع على الفحم أو الزيت أو الغاز وبعض المواد المصنوعة من مواد كيميائية مصدرها الوقود الأحفوري(٣).

٣. إزالة الغابات: إن قطع اشجار الغابات لإنشاء مزارع أو مراعي او مجمعات سكنية، أو لأسباب أخرى، يتسبب في زيادة الانبعاثات، لأن الأشجار عند قطعها، تطلق ثاني أكسيد الكربون الذي كانت تخزنه الى الجو لكون النباتات تمتص ثاني أكسيد الكربون، ووفقاً للإحصائيات الصادرة من منظمة الأمم المتحدة فأن العالم يخسر ما يقارب عشرة ملايين هكتار سنويا بسبب إزالة الغابات وحوالي ٧٠ مليون هكتار تتأثر بالحرائق، وهو ما يقلل من قدرة الطبيعة على

---

(١) ندى عاشور عبد الظاهر، التغيرات المناخية واثارها على مصر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد (٤١)، ٢٠١٤، ص٣.

(٢) الوقود الاحفوري: وهو وقود يستعمل لإنتاج الطاقة الاحفورية، ويستخرج من المواد الاحفورية كالفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، ويُستخرج الوقود الأحفوري من تحت الأرض، حيث تتكون هذه المواد بمرور ملايين السنين من بقايا النباتات وتحلل الكائنات الحية، مع الأكسجين لإنتاج حرارة نستخدمها في كافة المجالات، ويؤثر حرق الوقود الأحفوري على دورة الكربون في الطبيعة، حيث يتم تخزين الكربون في الصخور، ليُطلق لاحقًا في الغلاف الجوي، ووفقًا لتقديرات العلماء (في عام ٢٠٣٠)، ستمثل ٩٠% من الحاجة العالمية للطاقة، ينظر، عبدالباري شوقي، تأثير احتراق الوقود الأحفوري على مقدار البصمة الكربونية للمدينة: منطقة الكرادة الشرقية "حالة دراسية"، بحث منشور في مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات، العدد (٣٥)، ٢٠٢٢، ص٢٠١.

(٣) ميسون طه محمود، مصدر سابق، ص٣٤٠.

إبقاء الانبعاثات خارج الغلاف الجوي، وتعد إزالة الغابات إلى جانب التغيرات الأخرى في استخدام الأراضي، مسؤولة عما يقارب من ربع انبعاثات غازات الدفيئة العالمية(١).

٤. استخدام وسائل النقل: تعمل معظم وسائط النقل في العالم مثل السيارات والشاحنات والسفن والطائرات بالوقود الأحفوري، مما يجعل قطاع النقل مساهماً رئيسياً في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وخاصة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتشكل مركبات الطرق الجزء الأكبر من انبعاثات وسائل النقل القائمة على استخدام الوقود مثل البنزين في محركات الاحتراق الداخلي لتشكل الانبعاثات من السيارات والمركبات(٢).

لما بيناه من تعاريف لظاهرة التغيرات المناخية والأسباب المؤدية لها يتضح ان ظاهرة التغيرات المناخ والاحترار المناخي لا يمكن ان يعزى الى الأسباب الطبيعية وحدها، لان تأثيرها ضئيل جداً قياساً بالأسباب البشرية التي بفعل الأنشطة التي يمارسها الانسان بحق الطبيعة ومن أهمها حرق الوقود الاحفوري الذي يعد السبب الرئيسي لتفاقم مشكلة المناخ.

المطلب الثاني

تأثير التغيرات المناخية على النظم البيئية

تؤدي ظاهرة التغير المناخي إلى مجموعة من التأثيرات السلبية على الإنسان والبيئة المحيطة به، إذ تؤثر سلباً على الأراضي الزراعية والموارد المائية وامدادات الغذاء، والتنوع الإيكولوجي.

الفرع الأول

تأثير التغيرات المناخية على الأراضي والموارد المائية

ان مؤشرات التغيرات المناخية التي حدثت في الآونة الأخيرة من موجات جفاف شديدة، وأعاصير، وموجات حر غير مسبوقة، جعلت هذه الظاهرة عالمية، وجعلتها على رأس القضايا التي تشغل العالم بأكمله، إذ إن نتائجها وآثارها السلبية عانت منها الدول كافة، الامر الذي تسبب في حدوث أزمات غذائية لفقدان جزء كبير من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب زيادة تبخر المياه وزيادة الجفاف وما يصاحبه من زيادة ملوحة الأرض، ويتوقع أن تتفاقم مشكلة المياه، في كثير من أجزاء قارات العالم، لا سيما قارة آسيا لتظل شحيحة الأمطار، أما بالنسبة للمناطق الساطعة الجفاف بالقارة، فيتوقع أن ينخفض معدل الأمطار فيها قليلاً مع زيادة في درجة الحرارة(٣)، ولم يكن العراق بمنأى عن هذه التأثيرات السلبية، إذ يصنف من خامس البلدان الأكثر عرضة للتدهور المناخيّ عالميًا بسبب ما يعانيه من نقص

(١) الأمم المتحدة، اليوم الدولي للغابات ٢١ آذار/مارس، مقال منشور على الرابط: https://www.un.org/ar/observances/forests-and-trees-day، اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٨.

(٢) علي محمد عبد الله، التغيرات المناخية(اثارها-التكيف-الحلول)، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٢.

(٣) S. AGRAWALA, A. MOEHNER, M. EL RAEY, D. CONWAY, M. AALST, M. HAGENSTAD, J. SMITH, P. R., P. 47

المياه وما تبعها من تدور الأراضي الزراعية وزيادة وشدة العواصف الترابية بسبب زيادة مساحة المناطق المتصحرة وتناقص الغطاء النباتي نتيجة انخفاض هطول الامطار[١] .

الفرع الثاني

تأثير التغيرات المناخية على التنوع الايكولوجي

تعد المحيطات من النظم الإيكولوجية المهمة، إذ تسهم بدرجة كبيرة في قدرتها على امتصاص حرارة التغيرات المناخية، الا انه في ظل التقدم الصناعي الذي يشهده العالم في الوقت الحاضر وما يصاحبه من انبعاثات غازية نتيجة الاعتماد على الوقود الأحفوري والطاقة المليئة من ارتفاع حالات الاحتباس الحراري المتصاعدة في الغلاف الجوي، وانبعاث الغازات الدفيئة من غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، ويشير التقرير الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن المحيطات تمتص ما يقرب من ٩٠% من الحرارة الناتجة عن ارتفاع الانبعاثات، وحسب ما أفادت به منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة "FAO" بأن ذلك قد أدى إلى ارتفاع في درجة حرارة المحيطات، مما تسبب بتداعيات وتأثيرات غير مسبوقة على النظم الإيكولوجية البحرية، بالإضافة إلى التأثيرات على المناطق الساحلية أو بالقرب منها والتي تتأثر بذوبان الجليد وارتفاع مستوى سطح البحر وموجات الحر الشديدة، مما كان له تأثيرات ملموسة على سبل العيش لكل من يقطن في المناطق الساحلية إذ تُقدّر الدراسات بوجود حوالي ٦٨٠ مليون شخص يعيشون في المناطق الساحلية المنخفضة، وحوالي ٢ مليار يعيشون في المناطق ذات السواحل الكبرى في العالم، وهو ما يقرب من نصف سكان العالم، كما يعتمد ٣,٣ مليار من سكان العالم على الأسماك للحصول على البروتين، وملايين الأشخاص يعتمدون على مصايد الأسماك وقطاع تربية الأحياء المائية في جميع أنحاء العالم، ويتوقع ان يحدث التغيرات المناخية تغييرا في النظم الايكولوجية الطبيعية الأخرى مثل تعرض بعض الكائنات الحية الى الانقراض بسبب تغير ظروف معيشتها[٢].

لما بيناه في مبحثنا لمفهوم ظاهرة التغيرات المناخية واسبابها وتأثيراتها السلبية على النظم البيئية يتضح أن التغيرات المناخية هي اختلالات في حالة المناخ المعتادة مثل ارتفاع درجة الحرارة وقلة الامطار والعواصف الترابية حدثت نتيجة لعوامل تراكمية طبيعية وبشرية، إلا أن الأنشطة البشرية كانت العامل الأكثر تأثيراً في تسريع وتيرة هذه التغيرات والتي بدورها تهدد الأمن الغذائي والمائي، والنظم البيئية، وصحة الإنسان بشكل مباشر او غير مباشر.

المبحث الثاني

إثر التغيرات المناخية على الأمن الدولي

---

(١) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالصور لا الأرقام: ماذا فعل التغير المناخي في العراق؟، مقال منشور على الرابط: https://www.icrc.org/ar/document/% اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٩.

)2 (S. AGRAWALA, A.MOEHNER, M. EL RAEY, D. CONWAY, M. AALST, M. HAGENSTAD, J. SMITH, p50.

اتسع نطاق مفهوم الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين ليشمل قضايا دولية متنوعة ومن أهمها قضية تغير المناخ.، إذ أصبحت حدثًا معترفًا به عالميًا، نظراً ما ترتب على التغيرات المناخية من تهديدات اقتصادية وبشرية وسياسية طويلة الأمد، مع تداعيات حادة على الأمن العالمي في ازدياد الصراعات، وتكون هذه الآثار أكثر وضوحًا في المناطق التي تكون فيها آثار تغير المناخ أشد خطورة وتحديدًا في الدول الأكثر عرضة لخطر زعزعة الاستقرار البيئي، لذا سنتطرق في مبحثنا الى اهم التهديدات المترتبة من ظاهرة التغيرات المناخية على الأمن الدولي.

المطلب الأول

التهديدات المباشرة للتغيرات المناخية على الامن الدولي

يواجه العالم تحديات متباينة ناجمة من ظاهرة التغيرات المناخية، مثل ندرة المياه، ونقص الغذاء، وأزمة العمل، والهجرة، والنزوح القسري، والعديد من القضايا المتعلقة بها، هذا فضلاً عن ازدياد الصراعات والنزاعات والاضطرابات السياسية التي تشهدها الدول المتأثرة بها.

الفرع الأول

إثر التغيرات المناخية على الامن المائي والغذائي

يعد الماء شرط أساسي للحياة على كوكب الأرض وهو أساسي للتنمية المستدامة، فمياه الشرب المأمونة حق من حقوق الإنسان الأساسية وحماية هذا الحق بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي والنظم البيئية السليمة، وله دور مهم في الحد من العبء العالمي للأمراض، وتحسين صحة السكان ورفاههم وإنتاجيتهم، ومن الواضح أن أزمة تغير المناخ العالمية تزيد من تقلبات دورة المياه، مما يقلل من إمكانية التنبؤ بتوفر المياه والطلب عليها ويؤثر على جودتها، ويفاقم ندرتها ويهدد التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، لتؤثر هذه الآثار بشكل غير متناسب على المجتمعات الفقيرة والضعيفة وتتفاقم بفعل عوامل عدة، منها زيادة عدد السكان والهجرة غير المنظمة وتغير نمط استخدام الأراضي وتدهور صحة التربة وتسارع استخراج المياه الجوفية والتدهور البيئي الواسع النطاق، وفقدان التنوع البيولوجي ، لذا فأن ازمة ظاهرة التغيرات المناخية وترتبط ارتباطًا وثيقًا بأزمة شحة المياه في العالم[1]، وفي حين تتأثر جميع مناطق العالم بتغير المناخ، فإن آثاره متفاوتة للغاية وغير متساوية، إذ تشهد بعض المناطق فترات جفاف استثنائية، بينما تشهد مناطق أخرى فيضانات وعواصف شديدة ومتكررة بشكل متزايد، بينما يواجه البعض كلا المجموعتين من التطرف، هذا بالإضافة الى التأثيرات بطيئة الظهور الناتجة عن الارتفاع المتسارع في مستوى سطح البحر على المناطق الساحلية، مما يشكل تهديدًا مباشرًا بشكل خاص للدول الجزرية الصغيرة المنخفضة وفي الوقت نفسه يؤدي الطلب المتزايد على المياه لأغراض الطاقة والزراعة والصناعة والاستهلاك البشري إلى مقايضات أكثر صعوبة تدريجيًا لهذا المورد المحدود والثمين، لاسيما في مناطق العالم التي

)1 (UN, Climate Change and Water, UN-Water Policy Brief, Version September 2019, p10

تواجه بالفعل ضغوطًا مائية، لهذه الأسباب غالبًا ما يُقال إن تغير المناخ يُشعر به بشكل مباشر من خلال توفر مصادر المياه[١].

ويؤكد تقرير صادر عن الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) عن النتائج الرئيسية لتقاريرها السابقة بشأن تطور تأثيرات تغير المناخ، بأنه بالإضافة إلى آثاره الفيزيائية الرئيسية مثل تغير درجة حرارة الأرض والمحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتحمض المحيطات. فأن هنالك فهم للتغيرات المكانية المحتملة في هطول الأمطار، من حيث شدتها وتوزيعها الموسمي وهو ما يُولّد حالة من عدم اليقين بشأن توافر المياه في المستقبل في العديد من المناطق، إذ سيؤثر على هطول الأمطار، والجريان السطحي، وذوبان الجليد/الثلوج، مع تأثيرات على النظم الهيدرولوجية، وجودة المياه، ودرجة حرارتها، وكذلك على إعادة تغذية المياه الجوفية في العديد من مناطق العالم، وسوف يشكل ندرة المياه المتزايدة في ظل تغير المناخ تحديًا كبيرًا للتكيف مع المناخ، بالإضافة الى أن ارتفاع مستوى سطح البحر سيؤثر على ملوحة المياه السطحية والجوفية في المناطق الساحلية[٢].

وتعاني أنظمة المياه في الشرق الأوسط بالفعل من ضغوط شديدة بسبب قلة الامطار الناجمة عن التغيرات المناخية، إذ يعتمد ما يقرب من ثلثي العالم العربي على مصادر خارج حدوده للحصول على المياه، ومن المتوقع أن يشهد نهرا الأردن واليرموك انخفاضًا كبيرًا في تدفقاتهما، مما يؤثر على الأراضي الفلسطينية والأردن، ومن شبه المؤكد أن التوترات القائمة بشأن الوصول إلى المياه ستشتد في هذه المنطقة، مما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي، مع آثار سلبية على أمن الطاقة في أوروبا ومصالحها الأخرى، وقد تنخفض إمدادات المياه في منطقة الشرق الأوسط بما يقارب٦٠% خلال هذا القرن، ونتيجة لذلك من المتوقع حدوث انخفاض كبير في غلة المحاصيل في منطقة تعاني بالفعل من الجفاف أو شبه الجفاف إلى حد كبير ومن المتوقع أن تؤثر انخفاضات كبيرة على تركيا والعراق وسوريا والمملكة العربية السعودية، مما يؤثر بالتالي على الاستقرار في منطقة استراتيجية حيوية لأوروبا[٣].

الفرع الثاني

الصراعات والنزاعات المسلحة

يُعدّ تغير المناخ قوةً مُدمّرةً بحدّ ذاته، إذ يُسبّب الفيضانات والجفاف وارتفاع درجات الحرارة في جميع أنحاء العالم. وبالنسبة للدول التي تعاني أصلاً من زعزعة الاستقرار بسبب النزاعات، يُفاقم هذا التغير الاحتياجات الإنسانية مما يُفاقم الأوضاع الخطيرة، وهذا هو واقع المجتمعات التي تقع في المناطق التي تشهد الهشاشة المناخية والصراع

1Ibi Kontein,Climate Change and its Impact on Contemporary Global Security, Baze University December 2023, p212.

)2 (FAO, Climate change and food security, 2015, P11.

)3 (GEN, CLIMATE CHANGE AND INTERNATIONAL SECURITY, Paper from the High Representative and the European Commission to the European Council, S113/08, 14 March 2008 ,p7.

المستمر، وقد حددت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) [١] بوجود ما يقارب (١٧) سبعة عشر دولة في العالم تعاني من صراعات ضارية وهي في طليعة أزمة مناخ عالمية لم تكن سببًا فيها، إذ تتحمل هذه الدول وطأة أزمة المناخ وتتحمل نصيبًا غير متناسب من آثارها[٢]، بينما تساهم بنحو ٣,٥% فقط من إجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في العالم، وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) تغير المناخ بأنه "القضية الحاسمة في عصرنا ويتجاوز اثره اليوم الى ما هو ابعد من البيئة الطبيعية ليؤثر على النظم البشرية على نطاقٍ متزايد، ويزعزع السلام والأمن بشكل متزايد"، وقد أدرج مسح النزاعات المسلحة الذي نشره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لعام ٢٠١٩ ولأول مرة ظاهرة تغير المناخ في استعراضه للاتجاهات العالمية المؤثرة على النزاعات وجاء في المسح: "يُمثل تغير المناخ تهديدًا أمنيًا ذا احتمالية عالية وتأثير كبير، وسيستمر في التسارع خلال العقود القادمة، مع مجموعة واسعة من الآثار على البيئة الجيوستراتيجية"[٣].

الفرع الثالث

الهجرة والنزوح (الهجرة المناخية)

طُرح مفهوم الهجرة المناخية نتيجة لما خلفته ظاهرة التغيرات المناخية والظواهر الطبيعية من نزوح وهجرة للسكان من مواطنهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل أو خارج موطنهم، وقد شهدت بعض المجتمعات المتأثر بالتغيرات المناخية تزايداً ملحوظاً للهجرة والنزوح بسبب القلق والمخاطر أتجاه تأثيرات التغيرات المناخية لتدفع باتجاه الهجرة سواء داخل أو خارج اوطانهم، ويكون ذلك مرتبطاً بمدى قابلية المجتمعات على التكيف مع تلك المتغيرات والتحكم بسُبل كسب العيش والاستقرار، وفي بيان للفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة اقر بأن التغير المناخي يعدّ من أكبر التحديات البيئية والإنسانية في القرن الحالي ويتسبب بتأثيرات واسعة النطاق على النظم البشرية والطبيعية، ويدفع أعداداً متزايدة من الناس إلى النزوح والهجرة داخل بلدانهم أو عبر الحدود، ومن الأمور التي تثير القلق بشكل خاص تأثير ظاهرة التغيرات المناخية على البلدان النامية، فهذه البلدان تكون غالباً ما تكون أكثر ضعفاً إزاء هذه التأثيرات بسبب هشاشة نظمها الاقتصادية والاجتماعية، وانخفاض قدراتها المؤسسية والتقنية على مواجهة مثل هذه الظروف، هذا فضلاً عن حدوث التغير المناخي في سياق عالمي يتسم بالتفاوت الكبير بين البلدان الغنية والفقيرة، فهو يؤثر بشكل متفاوت على قطاعات السكان المتضررة من الناحية

---

(١) لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، وهي منظمة غير حكومية تهدف إلى تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية الدولية. تأسست في عام ١٩٣٣ بطلب من ألبرت أينشتاين، مهمتها تقديم المساعدة المتضررين من النزاعات والكوارث، لمزيد من التفاصيل، ينظر، https://www.rescue.org/who-we-are#main-content اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٢.

(٢) تشمل هذه الدول السبع عشرة –كل من (أفغانستان، بوركينا فاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، هايتي، مالي، موزمبيق، ميانمار، النيجر، نيجيريا، الصومال، جنوب السودان، السودان، سوريا واليمن)،
Alexandra Pichler Fong and Helena de Jong, The complex link between climate change and conflict,Vol8, European Centre forDevelopment,2019,p7.

) (3 Ibid,p6.

الاقتصادية والاجتماعية، مما يعمل على تفاقم حالات الضعف القائمة ويمنع النهوض بالوضع الصحي والاجتماعي والاقتصادي. وقد تكون له انعكاسات خطيرة على حقوق المرأة والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والشعوب الأصلية وذوي الإعاقة[١].

وتشهد المنطقة العربية أنماطاً واتجاهات متداخلة من الهجرة والنزوح بما في ذلك الهجرة الداخلية والنزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، إضافةً إلى الهجرة الدولية، والنزوح بسبب النزاعات والكوارث وتؤثر هذه الأنماط والاتجاهات على حياة الملايين من السكان، إذ يهدد تغيّر المناخ كل البلدان العربية ولو بدرجات متفاوتة، ويشكل الضغط البيئي الذي يتفاقم مع الأحداث المناخية مثل الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات المفاجئة والتصحر عاملاً مضاعفاً دائماً للمخاطر لا سيما في المناطق الريفية بفعل تأثيره أحياناً على هطول الامطار وارتفاع درجات الحرارة، كما يمكنه تهديد السلام والاستقرار في المنطقة، فقد تؤول حالة النزوح في البلدان المتأثرة بالنزاعات، وقد يؤدي توسع التوزيع الحضري وتمدد أطر المدن إلى تقاسم الموارد الطبيعية المتضائلة إلى تفاقم النزاعات والتوترات وبالتالي إلى مزيد من النزوح والهجرة[٢]، اما في العراق الذي يعد اكثر البلدان هشاشة وتأثراً بالتغيرات المناخية فقد سجلت المنظمة الدولية للهجرة في العراق في اخر تقرير لها عام ٢٠٢٥ بنزوح أكثر من ١٦٨ ألف شخص في العراق داخل البلاد بسبب العوامل المناخية والبيئية إذ تعد محافظات جنوب العراق ولا سيما محافظتي ذي قار وميسان، من بين اكثر المحافظات تضررًا، ويُعدّ شحّ المياه والآثار الاقتصادية للجفاف من الأسباب الرئيسية التي تدفع العائلات إلى مغادرة منازلها[٣].

المطلب الثاني

التهديدات غير المباشرة

تتثمل التهديدات غير المباشرة للتغيرات المناخية في تهديد الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول المتأثرة وفي العلاقات السياسية للدولية.

الفرع الأول

تهديد الاستقرار الاقتصادي العالمي

لتغير المناخ آثار غير مباشرة كبيرة على الاقتصاد العالمي تتجاوز الآثار البيئية المباشرة، وتتجلى هذه الاثار من خلال الترابطات المعقدة بين المناطق والقطاعات، والتي غالبًا ما تتجاوز حجم الآثار المباشرة، وتشير الأبحاث إلى

(١) ينظر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة، على الرابط: https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/٥٣٨٧٠٠٤١٦.pdf. اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٤.

(٢) الأمم المتحدة، الهجرة وتغير المناخ في المنطقة العربية، تقرير صادر عن وكالة الأمم المتحدة للهجرة، رقم الوثيقة EIESCWAICL2GPIDI2023/TP17/Police prief.

(٣) وكالة الأمم المتحدة للهجرة، تقرير الهجرة في العراق، ٢٠٢٥ ، على الرابط https://iraq.iom.int/ar/news/tghyr-almnakh-walbyyt-ytsbban-fy-nzwh-akthr- اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٤.

أن الآثار غير المباشرة لتغير المناخ تكون واضحة بشكل خاص في مناطق وموارد محددة، على سبيل المثال، تتأثر أوروبا بشكل غير مباشر في الغالب من خلال الواردات من الخارج، بينما تشهد منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الشمالية آثارًا أقوى على معظم الموارد، وتتفاوت أهمية هذه الآثار غير المحدودة لتغير المناخ اعتمادًا على الموارد المتاحة مثل حالة العمالة واستهلاك المياه، لتكون قناة التأثير غير المباشر حاسمة، وقد يُضاعف ترابط الاقتصادات العالمية من الآثار غير المباشرة لتغير المناخ، على سبيل المثال قد تُؤثر صناعة السيارات في أي دولة سلبًا على ناتجها المحلي الإجمالي، بسبب الضرائب البيئية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم، وهذا ما يُوضح كيف يُمكن لسياسات المناخ الإقليمية في منطقة ما أن تؤثر بشكل غير مباشر على اقتصادات أجزاء أخرى من العالم، اما القطاع المالي فهو ليس بمنأى عن آثار تغير المناخ، فالأضرار المرتبطة بالمناخ تُسهم في عدم استقرار السوق، لأن الظواهر الجوية المتطرفة وارتفاع منسوب مياه البحر يُخفّضان قيمة الأصول ويُقللان من ربحية الشركات، كما أن ارتفاع معدلات التخلف عن السداد بين الشركات المُعرّضة لمخاطر المناخ يُقوّض استقرار المؤسسات المالية، وقد يؤدي إلى انكماش اقتصادي أوسع نطاقًا، مع سعي المستثمرين إلى إدارة مخاطر المناخ يؤدي الى ان تبتعد محافظهم الاستثمارية عن القطاعات عالية المخاطر، مما يُقلّل من إجمالي الاستثمار ويُفاقم التباطؤ الاقتصادي[١].

الفرع الثاني

النظام السياسي العالمي

اكتسبت قضية التغير المناخي والاحتباس الحراري أولويةً كتحدٍ اقتصادي وسياسي وإنساني، كانت بدايتها في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، التي شهدت انطلاق حملة دولية تُوجت بوضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لعام ١٩٩٢ وتحديد التزامات وأهداف دقيقة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في إطار بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧. وبموجب هذه الاتفاقية، التي كانت أول صك عالمي يتم التفاوض عليه لمكافحة تغير المناخ، تعهدت الدول الصناعية بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٥% في عام ٢٠١٢ مقارنةً بمستوى عام ١٩٩٠، وتشكل هذه المعاهدة أساس نظام دولي مستقبلي لمواجهة تغير المناخ، ومنذ ذلك الحين استمر التدهور البيئي للنظم البيئية، وتزايدت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والوعي المتزايد بالبعد العالمي للمشكلة وحلولها، والأشكال المختلفة للتفاعل بين القضايا المتعلقة بالمناخ والنمو الاقتصادي أو الترابط بين التجارة الحرة والعمل البيئي[٢]، وقد وضع مسألة مكافحة تغير المناخ على رأس أجندة الاقتصاد السياسي العالمي والاستجابة للبيانات العلمية الجديدة حول التغيرات في المحيط الحيوي، نتيجةً للتحولات المناخية التي قد تُحدث اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية عالمية، ومن منظور علماء المناخ يُمثل الاحتباس

)(1 Koyel Paul, The Impact of Climate Change on Economic Stability, University of Allahabad, India, .2025 , p604

)2(Mehdi Abbas, Climate change as a global political issue, International Journal, Vol. 3, No. 3, 2012,p220.

الحراري مشكلة مزدوجة تتعلق بتركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي وحجم الانبعاثات خلال فترة زمنية محددة. وبالتالي تهدف السياسات البيئية إلى تقليل كل من حجم وتركيز هذه الغازات، اما من الناحية الاقتصادية فأن ذلك يعني التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، الا ان إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي يمثل تحولاً هيكلياً ومؤسسياً جذرياً في محتوى الاقتصاد وأشكاله وأساليبه وبالنظر إلى ما هو على المحك بالنسبة لمراكز القوة والازدهار، فإن التحول إلى اقتصاد عالمي ما بعد الكربون ليس مشكلة بيئية فحسب، بل مشكلة اقتصاد سياسي عالمي.

لما بيناه في المبحث الثاني، يتضح ان قضية التغيّرات المناخية تشكل تهديداً كبيرًا على الامن العالمي، لكونها تؤثر على مختلف القطاعات الحيوية في الدولة مثل تدمير البنية التحتية، والاضطرابات الزراعية، وعدم استقرار السوق، وكما يُهدّد تغيّر المناخ الاستقرار الاقتصادي العالمي بآثار مباشرة وغير مباشرة، وتكون الآثار أشدّ وطأةً في المناطق الأكثر فقرًا نظرًا لمحدودية موارد التكيف، إذ يُعدّ فهم آثاره ولا سيما الاقتصادية أمرًا ضروريًا لصانعي السياسات لوضع استراتيجيات فعّالة للتكيّف والتخفيف.

المبحث الثالث

الجهود الدولية في مواجهة آثار التغييرات المناخية

من الثابت أن حماية البيئة من المخاطر والضرر قد اتخذ بعداً عالمياً، لما يرتبه الضرر البيئي من آثاره عابرة للحدود الوطنية للدول، وتعدّ من أكبر هذه الآثار المشاكل البيئية التي تحدث في مناطق لا تخضع لولاية أي دولة، ولا تتوافر فيها للدول مصلحة "ذاتية" في حمايتها، مثل حماية الغلاف الجوي من الاختلال ومنع حدوث تغير المناخ، إذ تميّز هذه المشاكل الدولية من خلال خصائص مشتركة لا تقتصر على دولة واحدة، بل تشمل دولاً عديدة، كما في حالة ثقب الأوزون والاحترار العالمي، ومن هنا انطلقت الجهود الدولية الجماعية لحماية المناخ وإصلاح ما يحدث فيه من أضرار نتيجة التلوث، والوصول إلى نظام قانوني إيجابي لمواجهة المخاطر البيئية ومكافحة الآثار الناجمة عنه، عن طريق ابرام الاتفاقيات الدولية التي ساهمت في وضع نظام قانوني دولي لمواجهة اثار ظاهرة التغيرات المناخية، هذا بالإضافة الى جهود المنظمات الدولية في هذا الشأن وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة.

المطلب الأول

النظام القانوني الدولي لمواجهة اثار التغيرات المناخية

يتكون النظام الدولي للتغير المناخي بشكل أساسي من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)، والبروتوكولات والاتفاقيات التي انبثقت عن هذه الاتفاقية الإطارية.

الفرع الأول

اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ

تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٢، بعد أربع سنوات من إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وبعد عامين فقط من إصدار الهيئة تقريرها التقييمي الأول، وقد حققت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عددًا من النجاحات من اهمها: تحديد الهدف المحدد المتمثل في تثبيت

تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، وإلزام الدول الأطراف بالتصرف لصالح الإنسانية على الرغم من عدم اليقين العلمي، وإرساء التوقعات بأن الدول المتقدمة ذات الانبعاثات المرتفعة ستتولى زمام المبادرة في خفض الانبعاثات الناجمة عن نشاطاتها الصناعية(١).

وقد اشارت الاتفاقية في ديباجتها الى الحق السيادي للدول في استغلال مواردها الطبيعية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي بمقتضى سياساتها البيئية والإنمائية وفي ذات الوقت عليها مسؤولية ان لا تسبب الأنشطة الواقعة داخل ولايتها او تحت سيطرتها ضرراً لبيئة دول او مناطق أخرى خارج حدود ولايتها الوطنية (٢)، وهو ما يشكل اهم جانب في حماية الامن الدولي.

وبعد فترة وجيزة من اعتماد الاتفاقية الإطارية، بدأت الدول بالدخول في مفاوضات لاعتماد أهداف أكثر تحديدًا وملزمة قانونًا لخفض الانبعاثات. وتجسدت هذه الأهداف في بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، الذي يضم الآن ١٩٢ دولة، وعلى الرغم من توقيع الولايات المتحدة على البروتوكول في عام ١٩٩٨، إلا أنها لم تصدق عليه أبدًا باعتبارها ثاني أكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وبالتالي فإن رفض الولايات المتحدة التصديق على البروتوكول يدل على تحدٍ أوسع في وضع نظام تغير المناخ الدولي، لذا فأن تغير المناخ يعد مشكلة ارتبطت بها الانبعاثات تاريخيًا بشكل غير متناسب بالدول ذات المستويات الأعلى من الثروة، وفي هذا الصدد تمثل أغنى الدول ١٦٪ من سكان العالم ولكنها تساهم في ٤٠٪ من انبعاثات العالم العالمية، وإن هذا التفاوت بين البلدان يخلق عدم توافق في الحوافز أذ تكون البلدان ذات الدخل المنخفض، والتي تنتج انبعاثات ضئيلة مقارنة بالبلدان التي تساهم بشكل كبير في أزمة المناخ، هي الأكثر عرضة لتغير المناخ وتتأثر به بشدة(٣).

وعلى الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ليست ملزمة قانونًا للدول الأطراف، إلا أنها ألهمت العديد من البروتوكولات والاتفاقيات الملزمة قانونًا منذ صدورها والتي تشكل العمود الفقري للنظام الدولي لتغير المناخ والامن العالمي وهو ما سنتطرق له بالبحث في الفرع القادم.

الفرع الثاني

اتفاق باريس بشأن المناخ لعام ٢٠١٥

جرى اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأطراف الحادي والعشرون لاتفاقية تغير المناخ في باريس، فرنسا، في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥. ودخل حيز النفاذ في ٤ نوفمبر ٢٠١٦، ويعتبر معاهدة دولية يتمثل هدفها الشامل في "الحفاظ على متوسط ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين بكثير فوق

(١) انضم العراق الى اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغيير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها بالقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٩، منشور في الوقائع العراقية بالعدد ٤١١٤ في ٢٠٠٩/٣/٢٣.

(٢) ينظر، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المناخ لعام ١٩٩٢ رقم الوثيقة FCCC/INFORMAL/84/Rev.1.

(3) CENTRE FOR CLIMATE ENGAGEMENT HUGHES HALL, Public International Law and Climate Change, : https://lawclimateatlas.org/resources/public-international-law-and-climate-change-2/#ib-toc-anchor-1 .٢٠٢٥/١٠/١٩

مستويات ما قبل الثورة الصناعية"، وحث الأطراف على مواصلة الجهود "للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية"، ومع ذلك، أكد قادة العالم في السنوات الأخيرة على ضرورة الحد من الاحتباس الحراري إلى ١,٥ درجة مئوية بحلول نهاية هذا القرن، ويرجع ذلك إلى أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة تشير إلى أن تجاوز عتبة ١,٥ درجة مئوية يهدد بإطلاق تأثيرات مناخية أشد خطورة، بما في ذلك موجات الجفاف الشديدة والمتكررة، وموجات الحر، وهطول الأمطار وللحد من الاحتباس الحراري العالمي إلى ١,٥ درجة مئوية، يتعين ان تكون انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري أن تبلغ ذروتها قبل عام ٢٠٢٥ على أقصى تقدير، وأن تنخفض بنسبة ٤٣% بحلول عام ٢٠٣٠، ويشكل اتفاق باريس علامة فارقة في التعاون بين الدول الأطراف لمواجهة عملية تغير المناخ [١]، ويدل اتفاق باريس على اعتراف المجتمع الدولي بأن تغير المناخ يشكل تهديداً غير مقبول للتمتع بحقوق الانسان وان إجراءات التصدي لأثار تغير المناخ لابد ان تتمثل لالتزامات حقوق الانسان الاساسية وذلك من خلال الأولويات الأساسية التي اقرتها الدول الأطراف في ديباجة الاتفاق المتمثلة في ضمان الامن الغذائي والقضاء على الجوع وكذلك تأثر نظم الإنتاج الغذائي بوجه خاص بالأثار الضارة لتغير المناخ[٢].

المطلب الثاني

جهود المنظمات الدولية والإقليمية في مواجهة آثار التغييرات المناخية

تتمتع المنظمات الدولية سواء كانت عالمية أم إقليمية بالعديد من القدرات الفنية والمالية، مما يجعلها مكاناً ملائماً لمعالجة قضايا البيئة، والتشاور بخصوص حل مشاكلها، وتبادل المعلومات والمعارف المكتسبة المتعلقة بها، وكذلك نقل الخبرات والتجارب للوطنية في هذا المجال، كما تساهم هذه المنظمات في تطوير ودعم البحوث والدراسات المتعلقة بالمحافظة على البيئة في دول العالم النامي، وتشجع على الالتزام بها وهو ما أكده المبدأ (15) من اعلان ستوكهولم للبيئة البشرية الذي نص بأنه على الدول أن تكفل قيام المنظمات الدولية بدور منسق وفعال ونشيط من أجل حماية البيئة وتحسينها.

الفرع الأول

جهود المنظمات الدولية

بدأت حماية المناخ على الصعيد الدولي من خلال المنظمات الدولية وبالتحديد في عام ١٩٨٨، عندما قام برنامج الأمم المتحدة المختص بالبيئة (UNEP)، وبالتعاون مع منظمة الأرصاد الجوية (WMO)، بإنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، والتي أناط بها دراسة ظاهرة تغير المناخ وتوضيح جوانب عدم اليقين العلمي

)1(UN, The Paris Agreement, https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement 19/10/2025

(٢) انضم العراق الى اتفاق باريس بالقانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٢٠.

في التنبؤ ومواجهة اثار هذه الظاهرة، ولم يقف دور المنظمات الدولية عند هذا الحد فحسب وانما بقيت تساهم في تدعيم وترسيخ حماية المناخ من كافة النواحي (الأمنية، القانونية، المالية، والفنية الخ)[١].

ويبرز دور منظمة الأمم المتحدة، كأهم منظمة دولية تعمل في مجال حماية البيئة والامن الدولي من تأثيرات تغير المناخ ، ويرجع ذلك للطابع العالمي لمشكلة تغيّر المناخ، والذي يوجب توافر إمكانات علمية وفنية وقانونية هائلة، بما لا يتوافر إلا لمثل تلك المنظمة العالمية، وقد بدأت منظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأفريقي، والعديد من دول العالم الأخرى مؤخرًا في دراسة كيفية تأثير الجانب الأمني لتغير المناخ على الوصول إلى الموارد المشتركة، والأمن الوطني، وسلامة الحدود، وطرق التجارة، والتحالفات السياسية الدولية، والعلاقات الاقتصادية، وتوصلت الى نتيجة مفادها بأنه من الأهمية معالجة تأثير تغير المناخ على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ يمكن أن تؤدي القضايا البيئية والاضطرابات إلى أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضًا على نطاق دولي، لذا دأبت الأمم المتحدة على إصدار تحذيراتٍ بشأن تغير المناخ على الامن الدولي ففي تقريرٍ لمجلس الأمن صدر في يونيو/حزيران عام ٢٠٢١ بين بانه "يُمثل تغير المناخ أكبر تهديدٍ للأمن واجهته البشرية على الإطلاق". كما جاءت تصريحاتٌ للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بالقول: "إننا نحفر قبورنا بأيدينا"، داعيًا الدول إلى العمل على مكافحة الاحتباس الحراري، علاوة على ذلك، تنطبق العواقب الأمنية التقليدية لتغير المناخ على النزاعات، مثل المواجهات المسلحة على الموارد المحدودة. والمثال السائد على ذلك هو إقليم دارفور في السودان، الذي يُعتبر "أول نزاع ناجم عن تغير المناخ" في العالم، إذ نُقل عن الأمين العام للأمم المتحدة الاسبق بان كي مون قوله: "في ظل الأسباب الاجتماعية والسياسية المتنوعة، بدأ الصراع في دارفور كأزمة بيئية ناجمة جزئيًا على الأقل عن تغير المناخ"[٢].

وقد ركزت منظمة الأمم المتحدة في جهودها بحماية المناخ على عدة أهداف رئيسية، الا وهي[٣]:

أولاً: إبرام الصكوك القانونية الدولية لحماية المناخ كالاتفاقية الإطارية، وبروتوكول كيوتو والعمل على دعمها.

ثانياً: دعم الجهود الرامية للتكيف الفعّال مع المشكلة، خاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا النظيفة والمتطورة إليها.

ثالثاً: دعم القدرة على حماية النباتات والموارد الإلزامية والتوجيه بخصوص تعزيز التقييم والرصد والإنذار المبكر للمشكلة.

رابعاً: جعل منظمة الأمم المتحدة ذاتها محايدة مناخياً، أي عدم تسببها هي واجهزتها في زيادة نسبة الانبعاثات الضارة.

وقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بدور مهم من أجل تحقيق الأهداف أعلاه، اذ بدأت جهودها في حماية المناخ كأحد عناصر البيئة منذ عام ١٩٧٢ في انعقاد مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية والذي يعد اول عمل على

---

(١) محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي (دراسة تحليلية تأصيلية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص٦٢٨.

)2 (Ibi Kontein, op.cit,p5.

(٣) محمد عادل عسكر، مصدر سابق، ص ٦٣١.

المستوى الدولي لبحث مشكلات البيئة وتوالت بعد ذلك القرارات الصادرة من الجمعية العامة بشأن قضية المناخ والاضرار الناجمة عنه ومن أهمها نذكر القرار رقم ٢٠٧/٤٤ لسنة ١٩٨٩ الذي سلمت فيه الجمعية العامة بأن "التغير المناخي يمثل مصدراً للقلق المشترك للبشرية كلها وان على المجتمع الدولي ان يظل على دراية وعلم بكل ما يجد بهذا الشأن"[١]، والقرار رقم ١٦٩/٤٦ بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٩١ نصت فيه على حث الدول على مواصلة العمل المتعلق بمكافحة بتغير المناخ وكانت تلك القرارات هي السبب المباشر في ابرام الاتفاقية الإطارية المعنية بحماية المناخ والتي اعتمدت في ٩ مايو ١٩٩٢، ووقع عليها عدد كبير من الدول عليها، وبعد عام ١٩٩٢ اتخذت جهود الجمعية العامة شكلاً آخر، يعنى بتتبع الجهود الدولية لضمان تنفيذ أحكام الاتفاقية الإطارية، وتيسير الوسائل الكفيلة بذلك من خلال ابرام اتفاق باريس لعام ٢٠١٥.

الفرع الثاني

جهود المنظمات الإقليمية في مواجهة آثار التغييرات المناخية

بعد صيرورة مخاطر مشكلة ظاهرة تغير المناخ أمراً يقينياً، بدأت بعض المنظمات الإقليمية جهوداً مهمة فيما يتعلق بمكافحة هذه المشكلة، أو محاولة التكيف معها أو التخفيف من آثارها. وتأتي في مقدمتها الاتحاد الأوروبي ومن ثم الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وهو ما سوف نقوم ببيانه في الفقرات التالية:

اولاً: الاتحاد الأوروبي: تقدر مساهمة الدول الأوروبية في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنحو ١٧% من إجمالي الانبعاثات العالمية لغاية عام ٢٠١٠، ويعد في ذات الوقت يعد الاتحاد الأوروبي من أحد أكثر الدعاة لمكافحة تغير المناخ في العالم، وعلى الرغم عدم تضمين الاتفاقية التي أُنشأته لأي نص خاص بالنظام المناخي أو حمايته[٢]، الا ان المادة (٢) من هذه الاتفاقية أوردت مصطلحاً بصفة بالعموم الا وهو: "السعي لتحقيق التنمية المستدامة"، وكذلك "السعي الى الوصول إلى مستوى عالٍ من حماية البيئة وتحسين جودتها". كما نصت المادة (٣) من الاتفاقية على أن "الاتحاد لا بد ان ينتهج سياسات بيئية تضمن تحقيق مستوى عال الصحة العامة". أما المادة (١٧٤) منها فتقضى على: اتباع سياسة لتحسين البيئة كهدف لحماية صحة الإنسان، كما تناولت المادة (٢/ب) من الاتفاقية المساعدات التي تقدمها الدولة لتعويض الأضرار الناجمة عن وقوع كوارث طبيعية أو استثنائية، والتي يمكن إعطاؤها في حالة وجود تغير سريع في المناخ مثل: الانخفاض أو الارتفاع في درجة الحرارة الذي قد يتسبب بأضرار في قطاعات محددة مثل الزراعة، كما قام الاتحاد الأوروبي بالتصديق على النظام القانوني الدولي لحماية المناخ والمتمثل في الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو، من خلال التوجيه رقم (EC/385/2003) لعام ٢٠٠٣، وأنشأ

)1 (UNGA, Protection of Global Climate for Present and Future Generations of Mankind,). ٣44; A/RES/December,1989,(207

(٢) أسس الاتحاد الأوربي بموجب معاهدة الاتحاد الأوروبي، أو ما يعرف بـ "معاهدة ماستريخت"، تم التوقيع عليها في السابع من شباط/ فبراير ١٩٩٢ من طرف ١٢ دولة أوروبية (بلجيكا، الدنمارك، ألمانيا الاتحادية، اليونان، إسبانيا، فرنسا، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة) بهدف تحويل المجموعة الأوروبية إلى اتحاد أوروبي، ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، ينظر، Treaty on European Union, Official Journal C 191 , 29/07/1992 P. 0001 – 0110.

الاتحاد مخططاً صارماً بشأن اتجار الدول الأوروبية في الكربون وفقاً لأحكام بروتوكول كيوتو من خلال التوجيه رقم (EC/101/2004)[١] ، وفي عام ٢٠٠٧ تم الاتفاق من خلال المجلس الأوروبي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد على العمل بسياسات تتعلق بالمناخ والطاقة، أو ما أطلق عليه بقرارات الطاقة وتغير المناخ. وقد وافق المجلس على ما يلي:

١. الالتزام بتخفيض انبعاثات الدول الأعضاء بنسبة ٢٠% من مستويات عام ١٩٩٠، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠، وزيادة هذه النسبة إلى ٣٠% في حالة التوصل لاتفاق على بهذا الشأن.
٢. الحد من استهلاك الطاقة بين الدول الأعضاء بنسبة ٢٠% من خلال زيادة كفاءة استخدامها.
٣. الاعتماد بنسبة ٢٠% على الأقل من احتياجات الدول الأعضاء من الطاقة على الأنواع النظيفة والمتجددة بحلول عام ٢٠٢٠.

وقد اصدر الاتحاد الأوروبي بموجب اللائحة رقم ٢٠٢١/١١١٩ الصادرة عن البرلمان الأوروبي "قانون المناخ الأوروبي"، إذ يُرسّخ القانون الهدفَ المنصوص عليه في الصفقة الخضراء الأوروبية، والمتمثل في أن يصبح اقتصاد أوروبا ومجتمعها محايدين مناخيًا بحلول عام ٢٠٥٠، كما يُحدد القانون الهدفَ الوسيطَ المتمثل في خفض صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٥٥% على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنةً بمستويات عام ١٩٩٠، ويعني الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠ تحقيق صافي انبعاثات صفرية لغازات الاحتباس الحراري للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ككل، وذلك بالأساس من خلال خفض الانبعاثات، والاستثمار في التقنيات النظيفة الصديقة للبيئة، ويهدف قانون المناخ الأوروبي إلى ضمان مساهمة جميع سياسات الاتحاد الأوروبي في تحقيق انخفاض انبعاثات الكربون الى مستويات قياسية، وقيام جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع بدورها، ومن اهم أهدافه ايضاً تحديد المسار طويل الأمد لتحقيق هدف الحياد المناخي لعام ٢٠٥٠ من خلال جميع السياسات، بطريقة عادلة اجتماعيًا وفعالة من حيث التكلفة، ووضع هدف طموح للاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٣٠، يضع أوروبا على مسار مسؤول نحو الحياد المناخي وإنشاء نظام لرصد التقدم واتخاذ إجراءات إضافية عند الحاجة بالإضافة الى توفير القدرة على التنبؤ للمستثمرين والجهات الفاعلة الاقتصادية الأخرى لضمان أن يكون الانتقال إلى الحياد المناخي لا رجعة فيه[٢].

ثانياً: الاتحاد الافريقي: خلف الاتحاد الإفريقي منظمة الوحدة الإفريقية التي أُنشأت عام ١٩٦٣، إذ أعلنت القمة الإفريقية التي عقدت بـ "لوساكا" عام ٢٠٠١ بمشاركة (٤١) من رؤساء الدول الإفريقية إنشاء الاتحاد الافريقي، وقد عقد أول مؤتمر للاتحاد في يوليو ٢٠٠٢ في مدينة "دوربان" بجنوب إفريقيا، ويعمل الاتحاد الإفريقي على تحقيق أهداف عدة في مجال مواجهة تغير المناخ، من اهمها: تعزيز وحدة وتضامن الشعوب الإفريقية، والنهوض والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في القارة، وتنسيق التعاون الدولي لأعضائه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي

)1 (V. BRUGGEMAN, Exploring Governmental and Victim Responsibilities in View of Abrupt Climate Change in North-Western Europe, Maastricht University, 2008, P. 18.

)2Energy, Climate change, Environment, on (European Commission, https://climate.ec.europa.eu/eu-action/european-climate-law_en٢٠٢٥/١٠/٢١

لحقوق الإنسان، وتحقيق السلم والأمن في إفريقيا، وحماية الشعوب الإفريقية وفقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة لإفريقيا، ورفع مستوى المعيشة للشعوب الإفريقية[١]، و يدعم الاتحاد الإفريقي إجراء استعدادات إفريقيا للمشاركة الفاعلة بشأن التوصل إلى اتفاق دولي بشأن تغير المناخ بعد عام ٢٠١٢ مع التركيز على قضية تمويل الدول الإفريقية فيما يتعلق بالاستفادة من آليات التمويل المقررة في هذا المجال لكونها اكثر الدول المتضررة من اثار التغيرات المناخية، وفي عام ٢٠٠٥ وافق الاتحاد الإفريقي في دورته العادية الثانية عشرة على إعلان الجزائر بشأن تغير المناخ وأقره كمنهجية عمل للموقف الإفريقي الموحد بشأن تغير المناخ، وان يمثل إفريقيا وفد واحد يخول له سلطة التفاوض في مجال تغير المناخ بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء للتعبير عن الموقف الإفريقي الموحد بشأن تغير المناخ، كما وافق مؤتمر القمة أيضاً على أن يمثل إفريقيا وفد واحد يُخول له سلطة التفاوض في مجال تغير المناخ بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء وفي عام ٢٠٠٩ دعت الاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي الدول الصناعية إلى تقديم مساعدات مالية وتقنية للدول الإفريقية تمكنها من التصدي لمخاطر تغير المناخ، وفي عام ٢٠١٠، وافقت القمة العادية الثالثة للاتحاد الإفريقي على إنشاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بشأن تغير المناخ والذي يرأسه الرئيس الجزائري، وعضوية كلٍ من: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأثيوبيا، وموزمبيق، ونيجيريا، وكينيا، ويُعد هذا المؤتمر أعلى هيئة تشريعية لصياغة الموقف الإفريقي الموحد بشأن قضايا تغير المناخ؛ كما أذنت القمة بانضمام الاتحاد الإفريقي إلى الاتفاقية الإطارية، وبروتوكول كيوتو[٢].

ثالثاً: جامعة الدول العربية: تواجه المنطقة العربية تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية كبيرة ناجمة عن التأثيرات السلبية لتغير المناخ والتي كان لها الأثر البالغ في قطاعات عدة كالمياه والزراعة والصحة والتنمية الاقتصادية والسياحة، وتتفاقم هذه التحديات بفعل ندرة الموارد المائية وزيادة التوترات السياسية وشدة الكوارث، وعلى الرغم من كون العالم العربي أحد المناطق الجغرافية التي تعتمد بصورة أكبر على الاستهلاك وليس التصنيع، الا أن مسألة التغيرات المناخية قد أثرت عليها بشكل سلبي تماماً عليها مثل باقي دول العالم، وكان دور جامعة الدول العربية في مكافحة ظاهرة التغيرات المناخية وتأثيراتها على الدول العربية من خلال البحث عن اليات وأساليب أكثر تأثير للتفاعل مع المجتمع الدولي والقواعد والمعايير الدولية الكفيلة بحماية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية، وإرساء نظام دولي بيئي معاصر[٣]، ومن بين هذه الآليات:

١. التنديد بالممارسات السلبية للدول الصناعية والهيئات الدولية: أصبح التنديد بممارسات الدول الصناعية وسيلة من الوسائل المعارضة لسياسات وقرارات الدول وغيرها من الكيانات الأخرى لا سيما التي تسعى إلى تحقيق مزايا

(١) محمد عادل عسكر، مصدر سابق، ص ٧٢٢.

(٢) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تقرير عن تغير المناخ والتنمية في إفريقيا، أديس أبابا، إثيوبيا، ٢٠١٠، رقم الوثيقة E/ECA/COE/29/5 .

(٣ ينظر،الأمم المتحدة،استراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته٢٠٢٢-٢٠٣٠،الإصدار لسنة٢٠٢٢،ص٤

اقتصادية ومالية من دون حساب للاعتبارات البيئية والتغيرات المناخية، ويصدر التنديد من طرف بعض مندوبي الدول العربية بالجامعة أو من خلال مؤتمرات الجامعة، وبأساليب مختلفة تجلب الاهتمام ليعبر عن مرحلة خاصة من مراحل الاحتجاج، إعلان موقف جامعة الدول العربية إزاء مسألة التغير المناخي وفي مشاركتها باتخاذ القرارات الخاصة تجاه تغير المناخ، وإن الضغط المستعمل من طرف الجامعة العربية يتخذ أشكالاً متعددة على الدول الصناعية، يكون في الغالب دولياً عن طريق مجالس تقنية أو قضائية، واتفاقيات من أجل تبادل الموارد والمعلومات بين الدول الاعضاء أو عن طرق الاتصال بجهات أخرى، وبما أن مطلب الجامعة العربية تتعارض احياناً مع مصالح الدول الكبرى والغنية لمساسه بتنميتها الاقتصادية، قد جعلها في مواجهة دائمة، الامر الذي دفع بجامعة الدول العربية بالتفاعل مع بعض المنظمات البيئية غير الحكومية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية السلام الاخضر التي تستهدف من نشاطها حماية البيئة عموماً ومكافحة التجارب النووية على وجه الخصوص(١).

٢. المشاركة في المؤتمرات الدولية لنشر الوعي البيئي بقضية التغيرات المناخية، شهدت السنوات الماضية مشاركة الجامعة العربية في العديد من المؤتمرات الدولية لمناقشة موضوع البيئة وقضية التغيرات المناخية، من أهمها مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية عام ١٩٧٢، ومؤتمر ريو دي جانيرو لعام ١٩٩٢ بحضور رسمي لوفد الجامعة في الدفاع عن حق الدول العربية في حماية البيئة والمناخ من سياسات الدول الصناعية الكبرى (٢).

٣. تأسيس الشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED) في عام ١٩٩٠، والتي جاءت لتلبية الحاجة الماسة لوجود هيئة أو إطار مؤسسي لتوحيد الجهود في الوطن العربي وتعبر عن تطلعاتهم وآرائهم إزاء قضايا البيئة والتنمية المستدامة المحلية والإقليمية والدولية في المؤتمرات والمحافل الدولية، وتسعى الشبكة العربية للبيئة والتنمية إلى دعم البيئة وتطوير وتنسيق مجالات عمل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وتوثيق الروابط بينهم والإسهام في تكامل الخبرات البيئية على المستوى العربي والإقليمي وعلى المستوى الدولي، وذلك من خلال المساهمة في عمليات التوعية البيئية والمشاركة في المؤتمرات والفعاليات الإقليمية والدولية، ومن أهم التجارب التي قامت بها الشبكة العربية للبيئة والتنمية في مجال مكافحة التغيرات المناخية "حملة نظفوا العالم" عام ١٩٩٣، هذا بالإضافة الى الأنشطة العلمية والثقافية في مجال حماية البيئة ومعالجة مشاكلها(٣).

لما بيناه يتضح ان تغير المناخ يعد مشكلةً معقدةً ومتعددة الأوجه، ولها آثارٌ جسيمة على الأمن العالمي وذلك من خلال تأثيره المباشر وغير المباشر على القطاعات الحيوية في الدول، الامر الذي يتطلب التعامل مع تحديات تغير المناخ جهدًا عالميًا منسقًا للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع آثاره، وقد لاحظنا وجود اليات

(١) د.محمد صادق إسماعيل، العمل العربي الجماعي وجهود جامعة الدول العربية في الحد من التأثيرات المناخية، العدد الحادي عشر، المركز العربي للدراسات السياسية، ٢٠١١، ص٦١.

(٢) د.محمد صادق إسماعيل، المصدر نفسه ، ص٦١.

(٣) أماني قنديل ، الى أي حد تطور المجتمع المدني في حماية البيئة ، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر علمي حول "التطور الديمقراطي"، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٦٧.

قانونية دولية لتنظيم التزامات الدول في التعاون الدولي لمواجهة اثار التغيرات المناخية والتي تتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢ والتي انبثقت بعدها البروتوكولات الملحقة بها لوضع اطار قانوني لتوفير حماية دولية للمناخ الذي تحولت تحدياته الى المساس ببنية النظام الدولي وأمنه الجماعي، إذ شكلت الاتفاقية نقطة الانطلاق في ارساء مبادئ جديدة لحماية المناخ من اهمها المسؤوليات المشتركة وان كانت متباينة بين الدول ثم جاء بعد ذلك بروتوكول كيوتو ١٩٩٧ ليُحوّل تلك المبادئ إلى التزامات لخفض كمية الانبعاثات قبل أن ينتقل المجتمع الدولي إلى اتفاق باريس ٢٠١٥ باعتباره الاتفاق الأكثر شمولاً وربطاً للتغير المناخي بمفاهيم الاستدامة والعدالة المناخية والأمن البشري، وكما لاحظنا دوراً مهماً للمنظمات الدولية في توطيد التعاون الدولي لمواجهة اثار ظاهرة التغير المناخي وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة والتي اولت اهتماماً كبيراً لقضية التغيرات المناخية باعتبارها من القضايا التي تمس امن المجتمع الدولي واستقراره، ولعل اهم تطور تاريخي شهده العالم في هذا المجال الرأي الاستشاري الذي اصدرته محكمة العدل الدولية بتاريخ٢٣ تموز/٢٠٢٥ بشأن تغير المناخ إذ قضت المحكمة في فتواها "بأن الدول ملزمة بحماية البيئة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وبالعمل بالعناية الواجبة والتعاون للوفاء بهذا الالتزام"[١].

الخاتمة

بعد ان أنهينا الدراسة في بحثنا الموسوم ((أثر التغيرات المناخية على الامن الدولي)) وما تطرحه اثار التغيرات المناخية من تحديات جديدة على الامن الدولي، تولدت لدينا بعض النتائج والمقترحات المتعلقة بالموضوع.

اولاً: النتائج

١.يُعد تغير المناخ مشكلةً معقدةً ومتعددة الأوجه، ولها آثارٌ سلبية على الأمن العالمي بشكل مباشر وغير مباشر، إذ يبدو أن الصلة بين تغير المناخ وعواقبه وعدم الاستقرار السياسي للدول، امراً لا جدال فيه.

٢.ترتبط أنماط عدم المساواة الدولية ارتباطًا مباشرًا بتغير المناخ، إذ تُسهم الدول الأفقر بشكل أقل في الأزمة، لكنها تتحمل مسؤولية أكبر من الدول المسؤولة عنها وعندما تتزايد هذه التغيرات، يواجه الكثيرون تحديات متباينة من حيث

---

(١) في أيلول عام ٢٠٢١ أعلنت دولة فانواتو – وهي دولة جزرية في المحيط الهادئ – أنها ستطلب رأيا استشاريا من المحكمة بشأن تغير المناخ. واستُلهِمت هذه المبادرة من مجموعة شبابية باسم: "طلاب جزر المحيط الهادئ يكافحون تغير المناخ"، والتي أكدت ضرورة العمل على معالجة تغير المناخ، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة، وبعد أن ضغطت فانواتو على الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة لدعم هذه المبادرة في الجمعية العامة، اعتمدت الجميعة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٢٣ قرارا يطلب رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية بشأن مسألتين: الأولى التزامات الدول بموجب القانون الدولي بضمان حماية البيئة؟، والثانية العواقب القانونية المترتبة على الدول بموجب هذه الالتزامات عندما تُلحق ضررا بالبيئة؟، يسمح ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة أو مجلس الأمن بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية. ورغم أن الآراء الاستشارية غير مُلزمة، إلا أنها تحمل سلطة قانونية وأخلاقية كبيرة، وتساعد في توضيح وتطوير القانون الدولي من خلال تحديد الالتزامات القانونية للدول، وتعد هذه القضية من اكبر القضايا التي تنظر فيها محكمة العدل الدولية على الإطلاق، ينظر، الأمم المتحدة، اخبار الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية تصدر رأيا استشاريا تاريخيا بشأن تغير المناخ، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/٢٠٢٥/٠٧/١١٤٣٠٩٤ اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٢٣.

الظواهر الجوية المتطرفة، والأمراض المعدية، ونقص الصرف الصحي، وندرة المياه، ونقص الغذاء، وأزمة العمل، والهجرة، والنزوح القسري، والعديد من القضايا المتعلقة بها. وبهذه الطريقة، يُهدد تغير المناخ أمن العالم.

٣.للحد من التهديدات الناجمة عن المناخ والتي تساهم في التأثير على الأمن العالمي المعاصر، تحتاج الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل إلى تطوير نهج متكامل على المستويين المحلي والوطني وتنفيذ استراتيجيات تكيفية مستدامة بالإضافة إلى الأمن المناخي.

٤.تشكل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢ قمة الهرم في النظام القانوني الدولي لمواجهة اثار وتهديدات التغيرات المناخية على القطاعات والجوانب كافة، إذ استجابة للمخاطر التي تشكلها التغيرات المناخية على الأمن العالمي واستقرار الدول.

٥.لم نلاحظ تحقيق نتائج حقيقية ملموسة على ارض الواقع من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي واتفاق باريس لعام ٢٠١٥ فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات الدولية والوطنية لمعالجة اثار تغير المناخ في العالم.

٦.تعد منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الفاعل الأبرز في المجال الدولي قيما يتعلق بالمساهمة في أبرام الاتفاقيات البروتوكولات الخاصة بحماية المناخ وتنسيق الجهود بين الدول الأطراف ومراقبة تنفيذ التزاماتها غي هذا المجال ، والتعامل مع قضية التغير المناخي بوصفها "مضاعفاً للمخاطر" في النزاعات، ودعم قدرات الدول النامية على التكيف والتخفيف من الآثار المناخية، تجسيداً لمبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة".

٧.لاحظنا ان جامعة الدول العربية كان لها دور متواضع في التعامل مع قضية التغير المناخي وتأثيراته على الدول العربية، اذ كان دورها يقتصر على التنديد بالممارسات السلبية للدول الصناعية والهيئات الدولية المسببة للانبعاثات الضارة، والمشاركة في المؤتمرات الدولية والندوات التوعوية الخاصة بالتغيرات المناخية.

ثانياً: المقترحات:

١.قيام منظمة الأمم المتحدة بدعوة الدول الأعضاء الى تحقيق عمق المشاركة في أي صك قانوني ينظم حماية المناخ، إذ لا يمكن الاعتماد على عدد محدود من الدول التي تساهم بشكل رئيسي في انبعاثات الغازات الضارة في صياغة النظام القانوني الدولي لمواجهة اثار التغيرات المناخية، بل يلزم الامر مشاركة جميع الدول لاسيما الدول النامية التي تعتبر مشاركتها الفاعلة في أي اتفاقية تنظم استخدام الغازات الدفيئة ضرورة ملحة.

٢.يتطلب التعامل مع تحديات تغير المناخ جهدًا عالميًا منسقًا للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع آثار تغير المناخ، إذ يتطلب حل هذا التهديد للأمن العالمي، اتباع نهجٍ منسق يشمل تعزيز القدرة على الصمود وتشجيع التنمية المستدامة والاستثمار في الطاقة المتجددة، وتنفيذ تدابير التكيف، وتعزيز التعاون الدولي، ومعالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ، من خلال اتخاذ خطوات استباقية للتخفيف من آثار تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود، ويمكن للمجتمع الدولي المساعدة في الحد من المخاطر الأمنية المرتبطة بهذا التحدي العالمي، كما تقع على عاتق الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مسؤولياتٌ هامة، ومع ذلك يمكن

لمجلس الأمن، بصفته المكلف بالحفاظ على السلام والأمن العالميين، أن يلعب دورًا خاصًا في خلق وعيٍ مشتركٍ بما سوف تعنيه مسألة البيئة غير المستقرة على أمننا الشخصي والجماعي.

٣.تتطلب الطبيعة العابرة للحدود الوطنية لأثار التغيرات وتعقيدها، من الدول مراعاة مصالحها الوطنية بالإضافة إلى المصالح العامة وأمن المجتمع الدولي عند صياغة القوانين والسياسات الوطنية في مشاريعها التنموية باستخدام التقنيات الصديقة للبيئة والحد من استخدام الوقود الاحفوري.

٤.قيام الدول جامعة الدول العربية بأبرام اتفاقية إقليمية للدول العربية تعني بمكافحة اثار التغيرات المناخية في المنطقة، لكونها من أكثر الدول هشاشة وتضرراً بتأثيرات التغيرات المناخية.

٥.قيام دول العالم الثالث باتخاذ إجراءات وتدابير عاجلة في تدريب وبناء قدرات أبناء شعبها في مجال التخفيف والتكييف مع اثار التغيرات المناخية ومواجهة التحديات الناجمة عنها والزام الدول المتقدمة بإبداء التعاون في هذا المجال.

المصادر والمراجع

• المصادر باللغة العربية:

اولاً: الكتب:

١. علي محمد عبد الله، التغيرات المناخية(اثارها–التكيف–الحلول)، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، ٢٠١٢.
٢. محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي (دراسة تحليلية تأصيلية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣.
٣. محمد صادق إسماعيل، العمل العربي الجماعي وجهود جامعة الدول العربية في الحد من التأثيرات المناخية، العدد الحادي عشر، المركز العربي للدراسات السياسية، ٢٠١١.

ثانياً: الرسائل والبحوث:

١. ميسون طه محمود، التغيرات المناخية العالمية، أسبابها، دلائلها، توقعاتها المستقبلية، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد (٢١) ، العدد (٨٩)، ٢٠١٥،ص٣٦٩.
٢. ندى عاشور عبد الظاهر، التغيرات المناخية واثارها على مصر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد (٤١)، ٢٠١٤.
٣. عبدالباري شوقي، تأثير احتراق الوقود الأحفوري على مقدار البصمة الكربونية للمدينة: منطقة الكرادة الشرقية "حالة دراسية"، بحث منشور في مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات، العدد (٣٥)، ٢٠٢٢.
٤. أماني قنديل، الى أي حد تطور المجتمع المدني في حماية البيئة ، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر علمي حول "التطور الديمقراطي"، القاهرة، ١٩٩٧.

ثالثاً: الاتفاقيات والوثائق الدولية:

١. اتفاقية الامم المتحدة بشأن التغيرات المناخية لعام ١٩٩٢.
٢. برتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧.
٣. معاهدة الاتحاد الأوروبي (ماستريخت) لعام ١٩٩٢.
٤. اتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥.
٥. الأمم المتحدة، الهجرة وتغير المناخ في المنطقة العربية، تقرير صادر عن وكالة الأمم المتحدة للهجرة، رقم الوثيقة EIESCWAICL2022,GPID/TP17

٦. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تقرير عن تغير المناخ والتنمية في إفريقيا، أديس أبابا، إثيوبيا، ٢٠١٠، رقم الوثيقة E/ECA/COE/29/5/.

- **المصادر باللغة الإنكليزية:**

1. S. AGRAWALA, A. MOEHNER, M. EL RAEY, D. CONWAY, M. AALST, M. HAGENSTAD, J. SMITH, P. R.P,
2. S. AGRAWALA, A. MOEHNER, M. EL RAEY, D. CONWAY, M. AALST, M. HAGENSTAD, J. SMITH.
3. UN, Climate Change and Water, UN-Water Policy Brief, Version September 2019.
4. Ibi Kontein,Climate Change and its Impact on Contemporary Global Security, Baze University December 2023.
5. FAO, Climate change and food security, 2015.
6. GEN, CLIMATE CHANGE AND INTERNATIONAL SECURITY, Paper from the High Representative and the European Commission to the European Council, S113/08, 14 March2008.
7. Alexandra Pichler Fong and Helena de Jong, The complex link between climate change and conflict,Vol8, European Centre forDevelopment,2019.
8. Koyel Paul, The Impact of Climate Change on Economic Stability, University of Allahabad, India , 2025.
9. Mehdi Abbas, Climate change as a global political issue, International Journal, Vol. 3, No. 3, 2012.
10. UNGA, Protection of Global Climate for Present and Future Generations of Mankind, 344; A/RES/December,1989.
11. V. BRUGGEMAN, Exploring Governmental and Victim Responsibilities in View of Abrupt Climate Change in North-Western Europe, Maastricht University, 2008.

المصادر الالكترونية:

١. الام المتحدة، ما هو تغير المناخ ، مقال منشور على الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط: https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change
٢. https://science.nasa.gov/climate-change/what-is-climate-change/,
٣. الأمم المتحدة، اليوم الدولي للغابات ٢١ آذار/مارس، مقال منشور على الرابط: https://www.un.org/ar/observances/forests-and-trees-day
٤. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالصور لا الأرقام: ماذا فعل التغير المناخي في العراق؟، مقال منشور على الرابط: https://www.icrc.org/ar/document/%
٥. (IRC))https://www.rescue.org/who-we-are#main-content
٦. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة، على الرابط : https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/٥٣٨٧٠٠٤١٦pdf.
٧. وكالة الأمم المتحدة للهجرة، تقرير الهجرة في العراق، ٢٠٢٥ ، على الرابط https://iraq.iom.int/ar/news/tghyr-almnakh-walbyyt-ytsbban-fy-nzwh-akthr-
٨. CENTRE FOR CLIMATE ENGAGEMENT HUGHES HALL, Public International Law and Climate Change, : https://lawclimateatlas.org/resources/public-international-law-and-climate-change-/#ib-toc-٢anchor-١
٩. UN, The Paris Agreement, https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement 19/10/2025
١٠. مركز وثائق الأمم المتحدة، متاح على: http://www.un.org/arabic/documents/index.html .
١١. https://climate.ec.europa.eu/eu-action/european-climate-law_en
١٢. الأمم المتحدة، اخبار الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية تصدر رأيا استشاريا تاريخيا بشأن تغير المناخ، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/٢٠٢٥/٠٧/١١٤٣٠٩٤